

نشرة الوعي الضريبي



وزارة المالية
دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

نشرة دورية تصدر عن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

العدد 36 نيسان 2011

وزير المالية د. محمد أبو حمور يوقع عدة اتفاقيات لتنظيم وتسهيل إجراءات ضريبة المبيعات على الصيدليات والمكاتب والشركات الهندسية واتفاقية لدفع وقبض الإيرادات العامة للدولة بواسطة بطاقات الائتمان (ماستر كارد)



ضمن سياسة الحكومة وخطة عمل وزارة المالية ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات وانسجاماً مع برنامج الإصلاح المالي والضريبي الذي يهدف إلى تسهيل وتبسيط الإجراءات على المكلفين من شركات وأفراد لدفع الضريبة المتحققة عليهم وقع الدكتور محمد أبو حمور وزير المالية بحضور السيد موسى الموازة مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات عدة اتفاقيات لتنظيم وتبسيط وتسهيل الإجراءات على المكلفين من أصحاب الصيدليات لدفع الضريبة .

والثانية مع نقابة المهندسين الأردنيين لتنظيم آلية تحصيل ضريبة المبيعات من المكاتب والشركات الهندسية وقد مثل النقابة في توقيع هذه الاتفاقية المهندس عبد الله خالد عبيدات نقيب المهندسين الأردنيين وعن المكاتب والشركات الهندسية المهندس رايق كامل رئيس هيئة المكاتب والشركات الهندسية في حين وقع اتفاقية

ثالثة مع شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع يتم بموجبها قبض الإيرادات العامة للدولة من قبل الوزارة والمديريات والمراكز المالية في المحافظات والدوائر التابعة للوزارة (ضريبة الدخل والمبيعات ودائرة الجمارك ومؤسسة المناطق الحرة) بواسطة بطاقات الائتمان (ماستر كارد) ووقع الاتفاقية عن شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع السيد سعيد شقم الرئيس التنفيذي للشركة.

التفاصيل ص (2+3)

اختتام الجولة الثانية من مفاوضات منع الازدواج الضريبي بين الأردن والإمارات

اختتمت الجولة الثانية من المفاوضات حول مشروع اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة في مبنى الإدارة العامة في الدائرة تمهيداً للتوصل إلى اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي بين البلدين الشقيقين. واستمرت المحادثات بين الجانبين لمدة أسبوع تم خلاله بحث كافة التفاصيل المتعلقة بالاتفاقية التي ستوقع لاحقاً . وتأتي هذه الجولة من المفاوضات استكمالاً للجولة الأولى التي عقدت في وقت سابق من العام الماضي في دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تهدف إلى تشجيع التجارة والاستثمار ومنع التهرب الضريبي (المالي) على الدخل والأرباح الرأسمالية وتشجيع التجارة الدولية عن طريق تشجيع انتقال السلع والبضائع وتحرير التجارة من خلال زيادة ربح التجار والمستوردين وتسهيل انتقال رؤوس الأموال وزيادة حجم الاستثمارات عن طريق زيادة هامش ربح المستثمر. ومثل الدائرة في المفاوضات السيد عبد الحليم الدرادكة مدير النيابة العامة الضريبية والشؤون القانونية وكل من علي المسند واحمد العموش وفاتن الصباغ من مديرية النيابة العامة الضريبية والشؤون القانونية في حين مثل الجانب الإماراتي كل من الدكتور حامد نصر وعبدالله العبيدلي وراشد بن كلبان وصالح السعدي.

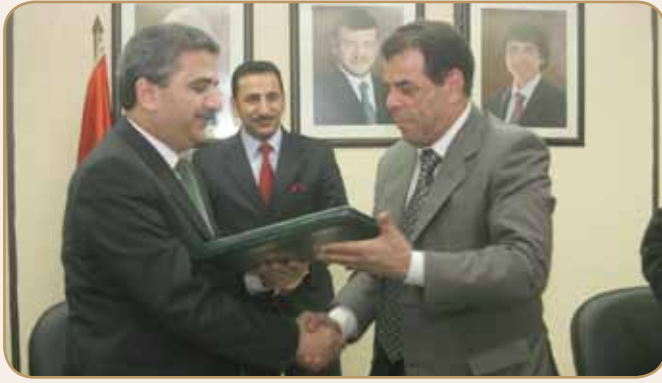
استمرار تخفيض ضريبة المبيعات على خدمة الإيواء في الغرف الفندقية

وافق مجلس الوزراء بقراره رقم 306 تاريخ 5/3/2011 على تمديد العمل بقرار مجلس الوزراء رقم 3938 تاريخ 27/1/2009 المتعلق بالموافقة على تخفيض الضريبة العامة على المبيعات على خدمات الإيواء في الغرف الفندقية من (14%) إلى (8%) لغاية تاريخ 31/12/2011 .

الموقع الإلكتروني للدائرة يستقبل الشكاوى والملاحظات

تعميقاً لتفعيل التواصل مع المواطنين والمكلفين والمراجعين ويهدف التسهيل عليهم وفي ضوء تعميم معالي وزير المالية الدكتور محمد أبو حمور باشرت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بوضع إيقونة خاصة على الصفحة الرئيسية لموقع الدائرة الإلكتروني www.istd.gov.jo لاستقبال الشكاوى والملاحظات على البريد الإلكتروني istdsac@istd.gov.jo هذا بالإضافة إلى تشكيل لجنة خاصة للنظر بتلك الشكاوى والملاحظات التي ستحرص على الرد على تلك الملاحظات والشكاوى بأسرع وقت ممكن وستعمل تلك اللجان وفق التشريعات والأنظمة المعمول بها وتلتزم بمبدأ الشفافية والموضوعية والعدالة لخدمة المكلفين والمواطنين المتعاملين مع الدائرة.

وزير المالية الدكتور محمد أبو حمور يوقع اتفاقية لتنظيم وتسهيل إجراءات تحصيل ضريبة المبيعات من الصيدليات



ضمن السياسة التي تنتهجها الحكومة وخطة عمل وزارة المالية ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات الهادفة إلى تسهيل وتبسيط الإجراءات على المكلفين من شركات وأفراد لدفع الضريبة المتحققة عليهم وقع الدكتور محمد أبو حمور وزير المالية بحضور السيد موسى الموازية مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات مع نقابة الصيادلة اتفاقية تنظيم وتبسيط وتسهيل الإجراءات على المكلفين من أصحاب الصيدليات بحيث توازن بين واجباتهم الضريبية وحقوق الخزينة وتخفف من الأعباء المالية والإدارية على الصيادلة وتجنبهم الغرامات الناتجة عن تأخير تقديم إقراراتهم الضريبية للدائرة في الفترة السابقة والتي سيكون لها انعكاس إيجابي على أصحاب الصيدليات.

وبناءً على هذه الاتفاقية فإنه سيرتب على أصحاب الصيدليات تقديم إقرارات ضريبة المبيعات مرة كل شهرين بحيث يتضمن الإقرار الضريبي المقدم كافة المشتريات لكامل الفترة والضريبة المستحقة عليها واعتبارها مباعاً بالقيمة المضافة والتصریح عن الضريبة عليها، وسيتم احتساب مبيعات الصيدليات لكل صنف على حده من خلال إضافة نسبة الربح المعتمدة من قبل المؤسسة العامة للغذاء والدواء لهذه الأصناف وسيتم فرض ضريبة مبيعات بنسبة (4%) على أصناف الأدوية التي تحقق نسبة ربح تبلغ (26%) كما سيتم فرض ضريبة مبيعات بنسبة (16%) على مواد التجميل والمكملات الغذائية التي تحقق أرباحاً بنسبة (25%) أما بخصوص المواد الخاضعة لنسبة الصفر فسيتم تحديدها من قبل المؤسسة العامة للغذاء والدواء.

وألزمت الاتفاقية أصحاب الصيدليات بالاحتفاظ بفاواتير المشتريات الخاصة بهم من جميع الموردين وفقاً لأحكام القانون كما يجوز لمن يرغب من الصيدليات التي لم تبلغ حد التسجيل المقرر حسب القانون والبالغ (75) ألف

دينار بالتسجيل لدى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، أما أصحاب الصيدليات غير الراغبين بتطبيق أحكام هذه الاتفاقية فسيكونون ملزمين بتقديم الإقرارات الضريبية وفقاً للآلية التي كان معمولاً بها قبل تطبيق هذه الاتفاقية، على أن تلتزم نقابة الصيادلة بتبليغ بنود هذه الاتفاقية لكافة أعضائها خلال فترة شهر من تاريخ توقيعها لتفادي حدوث أي إشكالات مالية في المستقبل.

وحول الغرامات المالية السابقة المترتبة على أصحاب الصيدليات التي بلغت حد التسجيل المقرر ولم تقم بالتسجيل ضمن شبكة مكلفي ضريبة المبيعات حتى الآن، فقد تم الأخذ بعين الاعتبار تخفيف الأعباء المالية عليهم وعدم تحميلهم أية غرامات مالية عن فترات سابقة استناداً إلى قرار مجلس الوزراء الذي صدر بالموافقة على إعفائهم من الغرامات المالية المترتبة عليهم لمدة ثلاثة أشهر تبدأ من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية.

اتفاقية مع شركة الشرق الأوسط لقبض ودفع الإيرادات العامة للدولة بواسطة بطاقات الائتمان

مستخدمي هذه البطاقات في تسوية مدفوعاتهم اظهر وجود حاجة ملحة لإجراء مراجعة شاملة للطرق التقليدية المستخدمة في قبض الإيرادات، حيث تم بناء على هذه المراجعة اعتماد الطرق الالكترونية لتحصيل الإيرادات العامة بحيث تشمل الدفع بواسطة بطاقات الائتمان باستخدام التفويض الالكتروني والدفع باستخدام الانترنت من خلال التحويل المالي الالكتروني من حساب إلى حساب Account to Account وبطاقات الائتمان (Cred- it Cards) وبطاقات القيد الفوري (Debit Cards) والدفع بواسطة البنوك أو الشركات المالية المعتمدة.

وأشار د. أبو حمور إلى الارتفاع الناجم في قبض الإيرادات العامة للدولة من خلال التقنيات والطرق الحديثة منذ بداية استخدامها مقارنة بالسنوات السابقة، وأوضح أنه وبوقيع هذه الاتفاقية ستصبح جميع بطاقات الائتمان العالمية معتمدة في قبض الإيرادات العامة لدى وزارة المالية والمديريات والمراكز المالية في محافظات المملكة والدوائر التابعة لها ليعاين إلى اعتمادها في استيفاء الضرائب والرسوم من قبل الوزارات والدوائر الحكومية. كما أشاد السيد سعيد شقم الرئيس التنفيذي للشركة بالاتفاقية التي تم توقيعها وبين أن هذه الاتفاقية سوف تساهم في تبسيط إجراءات دفع المواطنين للمبالغ المستحقة عليهم واستخدام الطرق الحديثة في تحصيل الحكومة للإيرادات المستحقة للخزينة العامة للدولة، وحضر توقيع الاتفاقية كل من أمين عام وزارة المالية ومدير الإيرادات العامة في وزارة المالية.



وقع الدكتور محمد أبو حمور وزير المالية اتفاقية مع شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع يتم بموجبها قبض الإيرادات العامة للدولة من قبل الوزارة والمديريات والمراكز المالية في المحافظات والدوائر التابعة للوزارة (ضريبة الدخل وضريبة المبيعات ودائرة الجمارك ومؤسسة المناطق الحرة) بواسطة بطاقات الائتمان (ماستر كارد) ووقع الاتفاقية عن شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع السيد سعيد شقم الرئيس التنفيذي للشركة.

وتأتي هذه الاتفاقية انسجاماً مع سياسة الوزارة الهادفة إلى تبسيط وتسهيل الإجراءات على المواطنين والمستثمرين والمراجعين العرب والأجانب والزائرين والمقيمين في المملكة في دفع الرسوم والضرائب والبدلات والأجور المستحقة عليهم للخزينة من خلال استخدام التقنيات الحديثة.

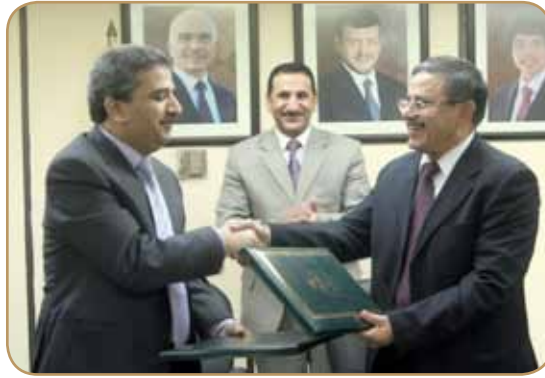
وأوضح د. أبو حمور أن توقيع هذه الاتفاقية يأتي امتداداً لعلاقة سابقة تم فيها توسيع استخدام بطاقات الائتمان، ويأتي كذلك انسجاماً مع توجيهات الحكومة الرامية إلى تبسيط وتسهيل الإجراءات على المواطنين والمستثمرين ووزار المملكة، كما بين د. أبو حمور إن هذه الاتفاقية ستعكس إيجاباً على تسوية المدفوعات لصالح الخزينة، كما ستؤدي إلى تسريع تحويل هذه المدفوعات إلى حسابات الإيرادات لدى البنوك المعتمدة من وزارة المالية مما سيزيد من سرعة تحصيل الإيرادات العامة والتخلص من مخاطر الدفع التي تمتاز بها الطرق التقليدية.

وبيّن د. أبو حمور أن الانتشار الواسع لاستخدام بطاقات الائتمان وازدياد أعداد

اتفاقية لتنظيم آلية تحصيل ضريبة المبيعات من المكاتب والشركات الهندسية

لقاء أتعاب الخدمات الهندسية والتي عليه دفعها نقداً أو بواسطة شيك بنكي مصدق في حساب خاص معتمد من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ، وتلتزم بعدم تمرير أو تصديق أي مخطط هندسي مخالف لذلك .

وفي حال قيام المكاتب والشركات الهندسية المسجلة في ضريبة المبيعات بتحصيل ضريبة المبيعات من المالك عن أية مشاريع لم يتم التصديق عليها من النقابة أو من المشاريع التي لا تخضع للتصديق، فعلى هذه المكاتب والشركات الهندسية القيام بالتصريح عن



وقع وزير المالية الدكتور محمد أبو حمور بحضور السيد موسى الموازرة مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات مع نقابة المهندسين الأردنيين في وزارة المالية اتفاقية لتنظيم آلية تحصيل ضريبة المبيعات من المكاتب والشركات الهندسية وقد مثل النقابة في توقيع هذه الاتفاقية المهندس عبد الله خالد عبيدات نقيب المهندسين الأردنيين وعن المكاتب والشركات الهندسية المهندس رايق كامل رئيس هيئة المكاتب والشركات الهندسية.

ويأتي توقيع الاتفاقية تنفيذاً لسياسة وزارة

المالية ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات الهادفة إلى تنظيم آلية تحصيل ضريبة المبيعات لجميع المكاتب والشركات الهندسية العاملة في المملكة والتي تأتي مكملة لاتفاقية مماثلة تم توقيعها مع المكاتب والشركات الهندسية العاملة في محافظة العاصمة سابقاً.

وستعمل هذه الاتفاقية على تسهيل إجراءات تقديم الإقرارات الضريبية وتسهيل الضريبة المستحقة على المكاتب الهندسية كما وستعمل على حل القضايا العالقة بين المكاتب والشركات الهندسية من جهة ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات من جهة أخرى ، كما ستؤدي إلى تحقق العدالة بين المكلفين وتوازن بين حقوق المكلفين حقوق الخزينة.

وسيتعمد بموجب هذه الاتفاقية قيام جميع المكاتب والشركات الهندسية العاملة في محافظات إربد والزرقاء والبلقاء ومادبا بالتسجيل لدى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات تحت إشراف هيئة المكاتب والشركات الهندسية وبالتنسيق مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات خلال ثلاثة أشهر من تاريخ سريان هذه الاتفاقية. وبموجب هذه الاتفاقية فإن نقابة المهندسين الأردنيين ستقوم قبل تصديقها وإجازتها للأعمال الهندسية لأي مكتب هندسي أو شركة هندسية واقعة في محافظات إربد والزرقاء والبلقاء ومادبا بالإضافة إلى العاصمة عمان بإصدار مطالبة رسمية لمالك المشروع تبين فيها قيمة ضريبة المبيعات المستحقة عليه

المالية ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات الهادفة إلى تنظيم آلية تحصيل ضريبة المبيعات لجميع المكاتب والشركات الهندسية العاملة في المملكة والتي تأتي مكملة لاتفاقية مماثلة تم توقيعها مع المكاتب والشركات الهندسية العاملة في محافظة العاصمة سابقاً.

وستعمل هذه الاتفاقية على تسهيل إجراءات تقديم الإقرارات الضريبية وتسهيل الضريبة المستحقة على المكاتب الهندسية كما وستعمل على حل القضايا العالقة بين المكاتب والشركات الهندسية من جهة ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات من جهة أخرى ، كما ستؤدي إلى تحقق العدالة بين المكلفين وتوازن بين حقوق المكلفين حقوق الخزينة.

وسيتعمد بموجب هذه الاتفاقية قيام جميع المكاتب والشركات الهندسية العاملة في محافظات إربد والزرقاء والبلقاء ومادبا بالتسجيل لدى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات تحت إشراف هيئة المكاتب والشركات الهندسية وبالتنسيق مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات خلال ثلاثة أشهر من تاريخ سريان هذه الاتفاقية. وبموجب هذه الاتفاقية فإن نقابة المهندسين الأردنيين ستقوم قبل تصديقها وإجازتها للأعمال الهندسية لأي مكتب هندسي أو شركة هندسية واقعة في محافظات إربد والزرقاء والبلقاء ومادبا بالإضافة إلى العاصمة عمان بإصدار مطالبة رسمية لمالك المشروع تبين فيها قيمة ضريبة المبيعات المستحقة عليه

الدائرة تدعو المكلفين للاستفادة من إجراءات التقسيط

تذكر دائرة ضريبة الدخل والمبيعات السادة المكلفين انه بإمكان الذين ترتب عليهم مبالغ مترصدة كضريبة دخل أو ضريبة مبيعات الاستفادة من تعليمات التقسيط التي توفرها الدائرة لكافة المكلفين في مختلف أنحاء المملكة.

حيث انه بإمكان السادة المكلفين مراجعة جميع المديرات ومراكز الخدمات للحصول على التسهيلات الخاصة في مجال تقسيط المبالغ المترتبة عليهم .

ويمكن لأي مكلف مراجعة مكتب المدير العام خلال الساعة المفتوحة المحددة يومياً ما بين الساعة 11-12 قبل الظهر.

الدائرة تدعو المكلفين لتقديم إقرارات ضريبة الدخل قبل 30 نيسان الجاري

تدعو دائرة ضريبة الدخل والمبيعات السادة المكلفين إلى ضرورة تقديم إقرارات ضريبة الدخل قبل نهاية نيسان الجاري تجنباً لتعرضهم للغرامات والإضافات القانونية. وتوضح للسادة المكلفين أنها ستضطر أسفة للتقدير على المكلفين المتخلفين عن تقديم إقرارات ضريبة الدخل الخاص بالعام 2010 خلال الموعد القانوني غيابياً .

كما تذكر السادة المكلفين بضرورة دفع الضريبة المعلنه في الإقرار الضريبي تجنباً للغرامات التي أقرها القانون والتي تبلغ 4 بألف عن كل أسبوع تأخير أو أي جزء منه .

أخي المكلف

تقديمك لإقرار ضريبة الدخل قبل نهاية 30 نيسان ودفع الضريبة المعلنه فيه يجنبك دفع المزيد من غرامات التأخير في الدفع التي أقرها القانون.

مديرية الاتصال والإعلام الضريبي

4624577 هاتف
بريد الكتروني istd@istd.gov.jo

وزارة المالية
دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

أدأوك للضريبة
واجب وطني

www.istd.gov.jo

الرؤية

نظام ضريبي كفاء وفعال
وأنموذج اقتداء، يحقق
الإيرادات الضريبية المستهدفة
ويعزز المناخ الاستثماري ويقدم
الخدمة المثلى للمواطنين.

الرسالة

رفع كفاءة وفاعلية الدائرة
في تقدير وتحصيل الضريبة
لتحقيق الأهداف الوطنية من
خلال تعزيز فلسفة التقدير
الذاتي وتطبيق أسلوب
العينات وتشجيع الاستجابة
الطوعية ونشر الوعي
الضريبي ومعالجة حالات
التهرب الضريبي وتقديم
خدمات ذات جودة عالية
للمواطنين لتحقيق أفضل
رضا ممكن من خلال تطبيق
معايير الجودة الشاملة.

السادة الزملاء

تدعو أسرة تحرير نشرة الوعي
الضريبي كافة الزملاء الكرام
إلى المشاركة بتقديم مساهمات
ومواضيع وأفكار من شأنها أن
تثري نشرة الوعي الضريبي
وتقدم الفائدة المرجوة إلى الفئة
المستهدفة وتعمل على تعميق
الوعي الضريبي لدى الإخوة
الزملاء والمكلفين.

للمشاركة الاتصال مع

سكرتير تحرير نشرة الوعي
الضريبي محمود أبو الكشك
زريقات تلفون 4604444 الهاتف
الداخلي 4838

ملخص دراسة حول دور نظم المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي



إعداد المدقق : مهند محمد موسى العبيني
مديرية متوسطي دافعي الضرائب - القطاع التجاري 2

تعتبر الإيرادات الضريبية المتحصلة من ضريبي الدخل والمبيعات من أهم موارد الدولة كونها تشكل أكثر من نصف واردات الخزينة العامة للدولة التي تحولها بدورها للإنفاق على السلع والمنافع والخدمات العامة والتي تنعكس على الوطن والمواطن بعدة أشكال منها الخدمات الصحية والتعليمية والمواصلات والدفاع وغيرها وعلى الرغم من أهمية الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تحققها الدولة من خلال فرض الضريبة إلا أن فرض الضريبة يصطدم بالعديد من المعوقات والمشكلات وعلى رأسها التهرب الضريبي. وقد قدمت هذه الدراسة للمساهمة في وضع بعض الحلول للحد من ظاهرة التهرب الضريبي وللمساهمة في جزء من التخطيط لمواجهة التهرب الضريبي والحد منه ودراسة مدى توفر الخطط القابلة للتطبيق العملي من خلال نظم المعلومات المحاسبية حيث إن التهرب الضريبي يؤثر على التحصيلات الضريبية والتي بدورها تؤثر على الاقتصاد الأردني وعلى كافة الخدمات المقدمة للأفراد والمجتمع ، من هنا جاءت هذه الدراسة لتوضح العلاقة ما بين نظم المعلومات المحاسبية وعناصرها والتهرب الضريبي وبالتالي الوصول إلى قرارات أكثر ملاءمة وأكثر دقة للوصول إلى تطبيق إجراءات سهلة وفعالة في التقدير من خلال نظم المعلومات المحاسبية للحد من التهرب الضريبي .

وتتبع أهمية هذه الدراسة من الدور الذي تلعبه نظم المعلومات المحاسبية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وضرورة التخطيط لمواجهة أي تهرب ضريبي يعترض سير عمل هذه النظم أو المدخلات أو المخرجات حيث تقوم الدراسة بتسليط الضوء على مشكلة يمكن أن تترتب عليها آثار سلبية إذا لم تتوفر خطط مناسبة لمواجهة التهرب الضريبي ودور نظم المعلومات المحاسبية والذي يؤدي إلى زيادة الوعي لدى المسؤولين في دائرة ضريبة الدخل في تحجيم وتقليل الفرق في التحصيلات الضريبية وكذلك يوفر سرعة الاستجابة والمساعدة على استئناف نشاط المتهرب من الضريبة بفاعلية بعد عملية التهرب وزيادة نشر الوعي الضريبي من قبل المسؤولين في دائرة ضريبة الدخل لدى مختلف المكلفين وكافة الجهات الأخرى .

وهدفت هذه الدراسة إلى بيان ومعرفة دور نظم المعلومات المحاسبية في معالجة التهرب الضريبي والتخطيط لمواجهة التهرب الضريبي ولمعرفة تأثير نظم المعلومات المحاسبية المتكاملة (والتي تعتبر النظرة الحديثة في تعريف النظم المحاسبية والتي تشمل التكامل الفعال ما بين نظم المعلومات المحاسبية ونظم المعلومات الإدارية حيث تضم ما يلي :- نظام معلومات للمحاسبة الإدارية، وقاعدة بيانات مركزية، واستخدام التقنيات الحديثة، ومجموعة الأفراد المؤهلين) على سلوك التهرب الضريبي ، ولتفسير العلاقة فيما بينها وتحديد أهم عنصر من عناصر نظم المعلومات المحاسبية المتكاملة على التهرب الضريبي تم تصميم استبانة تضمنت عدداً من الأسئلة تم توزيعها على عينة من المقدرين لمعرفة إجاباتهم في هذا الموضوع وبعد تحليل الاستبانة توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها:

1. إن جميع عناصر نظم المعلومات المحاسبية المتكاملة تؤثر في معالجة التهرب الضريبي ولكن مع اختلاف قوة تأثيره كل عنصر عن الآخر.
2. إن أعلى عنصر من عناصر نظم المعلومات المحاسبية تأثيراً في معالجة ظاهرة التهرب الضريبي والحد منه هو مجموعة الأفراد المؤهلين بما يخص تطوير المهارات المحاسبية للعاملين في الدائرة.
3. تم ترتيب عناصر نظم المعلومات المحاسبية بتأثيرها في معالجة التهرب الضريبي كما يلي:-
أ- مجموعة الأفراد المؤهلين ب- قاعدة بيانات مركزية ج- استخدام التقنيات الحديثة في العمل د- نظام معلومات للمحاسبة الإدارية.
4. أن تطبيق الأساليب الإحصائية الاقتصادية في المحاسبة الإدارية وجمع وتخزين واسترجاع المعلومات والبرمجيات المتطورة وربطها مع الدوائر المختلفة وتطوير المهارات المحاسبية للعاملين يساعد بدرجة كبيرة في معالجة التهرب الضريبي والحد منه أكثر من غيره .

أما بخصوص أهم التوصيات لهذه الدراسة فتتمثل في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في الدائرة وتقليل الجهد والوقت في زيادة الالتزام الضريبي وزيادة كفاءة وفاعلية انجاز المعاملات للمكلفين وكذلك تطوير مهارات العاملين في الدائرة بالإضافة إلى العمل بالسرعة الممكنة من زيادة عمليات ربط الدائرة مع الدوائر الأخرى العامة والخاصة من خلال الشبكة الإلكترونية .

ملاحظة: هذه الدراسة قيد النشر في مجلة علمية محكمة علماً بأنها منشورة على الموقع الداخلي للدائرة

جائزة موظف الشهر المميز

لأشهر (أيلول، تشرين أول، تشرين ثاني، كانون أول 2010)

خدمة الجمهور

الفئة الثالثة

الفئة الثانية

الفئة الأولى



هلن برهم فراج
مديرة الشؤون الإدارية



محمد احمد حماد
مديرة الشؤون الإدارية



أسماء علي فرج
مديرية كبار المكلفين



أحمد فارس القضاة
مديرية ضريبة دخل ومبيعات إربد



شهر
أيلول



فيروز أبو ريا
مديرية الشؤون الإدارية



زياد الحراسيس
مديرية مكافحة التهرب الضريبي



محمد القرالة
مديرية المعلومات والاتصالات



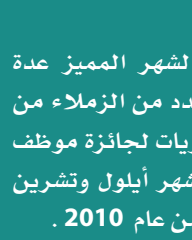
محمد عزت عربيات
مديرية القطاع التجاري I



شهر
تشرين
أول



عارف محمد نصيرات
مديرية الشؤون الإدارية



عقدت لجنة اختيار موظف الشهر المميز عدة اجتماعات تم خلالها اختيار عدد من الزملاء من المرشحين من مختلف المديريات لجائزة موظف الشهر المميز كميزين عن أشهر أيلول وتشرين أول وتشرين ثاني وكانون أول من عام 2010 .



عزالدين علي عربيات
مديرية ضريبة غرب عمان



شهر
تشرين
ثاني



إسماعيل أبو يحيى
مديرية الشؤون الإدارية



أيمن محمود القواريق
مديرية الشؤون الإدارية



بتول كمال الحباري
مديرية ضريبة غرب عمان



أنيس عيسى الحاج
مديرية القطاع التجاري I



شهر
كانون
أول

وقد تم تسليم الزملاء المذكورين شهادات تقدير لجهودهم الطيبة التي بذلوها في العمل كما تم تسليمهم درع الموظف المميز بالإضافة إلى مكافأة مالية لكل واحد منهم ، وتتكون لجنة اختيار الموظف المميز من السيد موسى الطراونه مدير الاتصال والإعلام الضريبي رئيساً وعضوية كل من السيد منذر زيتون مدير جنوب عمان والسيد عقله العطيات مدير الموارد البشرية والتدريب بالإضافة إلى السيد كمال العطيش من مديرية الموارد البشرية والتدريب أمين سر للجنة .

ويأتي اختيار الزملاء المذكورين أعلاه تحفيزاً للموظفين على الجهد والاجتهاد في العمل وزيادة الفاعلية والإنتاجية حيث تعمل الدائرة على تفعيل دور الموظفين والعاملين وزيادة إنتاجيتهم وتقديم أفضل ما لديهم من خدمات للجمهور المتعامل مع الدائرة وذلك من خلال منح جائزة الشهر المميز لموظف واحد عن كل فئة من الفئات الوظيفية الثلاث وموظف خدمة الجمهور ، والباب مفتوح أمام الجميع للدخول في المنافسة والحصول على الجائزة .



مديرية المعلومات والاتصالات

إعداد: د. زياد الوريكات
مدير مديرية المعلومات والاتصالات

أولاً :- جمع المعلومات فيما يخص القطاع العام
تم وضع خطة تشغيلية للمديرية يجري تنفيذها لعام 2011 عن السنة المنتهية 2010 وتعمل مديرية المعلومات على الحصول على حوالي (744614) قسيمة معلومات من القطاع العام (البيانات الجمركية ، العطاءات ، التأمين الصحي ، المشتريات ، العقود والتسديدات) بالإضافة إلى عقود الإيجار الواردة من أمانة عمان الكبرى وبلديتي الزرقاء وأربد والمعلومات الخاصة بالمحاكم النظامية والشريعة والكنسية في المملكة .

ثانياً :- جمع المعلومات فيما يخص القطاع الخاص
تتعاون مديرية المعلومات مع كافة المديريات التنفيذية والتقنية في الدائرة للعمل على تطوير وتحديث مصادر جمع المعلومات للقطاع الخاص وقد تم تحديد (10879) مصدر توزع على المديريات التنفيذية في كافة مديرية الدائرة ويتم العمل على متابعة وتدقيق هذه المعلومات عند استلام إقرار ضريبة الدخل الخاص بالمكلفين كما وتم إضافة مصادر جديدة للمعلومات تمثلت في الانترنت والمواقع الإلكترونية بالإضافة إلى الصحف والمجلات وكذلك أصحاب المهن والأعمال المزمين بالتسجيل في النقابات المهنية (نقابة الاطباء ونقابة المحامين ونقابة المقالين المنشائيين... الخ) وأي مصدر للمعلومات يمكن الاستفادة منه وكذلك من خلال الشركاء في تحقيق الأهداف الوطنية .

من المتوقع الحصول على 267963 قسيمة للمعلومات من مصادر القطاع الخاص بزيادة نسبة نمو 8% عن العام السابق وقد تم تزويد المديريات التنفيذية بكشف يتضمن أسماء المصادر التابعة لكل مديرية ، هذا وسيتم انجاز معلومات واقطاعات القطاع الخاص من قبل المديريات التي يتبعها المكلف ، وبذلك يكون عدد القسائم المتوقع الحصول عليها من القطاعين العام والخاص 1012577 قسيمة تزيد بنسبة 4% عن قسائم السنة السابقة .

ثالثاً : المعلومات المتعلقة بالمستشفيات الخاصة
بلغ عدد المستشفيات العاملة في المملكة (59) مستشفى منها (4) مستشفيات في الكرك والعقبة و (11) مستشفى في محافظتي اربد والزرقاء والباقي في العاصمة عمان وتتم متابعة المعلومات الخاصة بها ميدانياً من خلال الدوام في المستشفيات وفي عدة أقسام (محاسبة المرضى والإدخال ومحاسبة الأطباء والعمليات) وتسجيل الحالات اليومية من خلال التواجد فيها ومتابعة الالتزام بتعبئة النماذج المعتمدة لتلك الغاية. وكذلك بتدقيق فترات مالية حسب كشوف الاقتطاع الموردة من المستشفيات أو سنة مالية كاملة وإصدار تقارير بالفرقات. بالإضافة إلى زيارات فجائية للمستشفيات وشركات التأمين الطبية للحصول على معلومات أتعاب الأطباء أو وثائق تبين حقيقة أتعاب الأطباء أو ضبط هذه الوثائق وإصدار تقارير بها عدا عن عمليات التدقيق المكتبي .

رابعاً المعلومات المتعلقة بقسم الإدخال
يتم إدخال جميع قسائم المعلومات الواردة من القطاعين العام والخاص والاتصالات بمختلف أنواعها والحجز وفك الحجز ويتم العمل عليها من خلال قسم الإدخال ويقوم قسم الإدخال باستقبال طلبات التحقق إلكترونياً من المدققين ويقوم المدقق باستخراج قسائم المعلومات بناءً على الرمز الخاص به.

تعتبر مديرية المعلومات والاتصالات من المديريات الرئيسية في توفير المعلومات الخاصة بالأنشطة والبيانات المالية المتعلقة بالمكلفين الخاضعين لضريبي الدخل والمبيعات وتوفير هذه المعلومات بين يدي مدققي الدائرة لتمكينهم من التدقيق على ملفات المكلفين بكفاءة وفاعلية لخدمة حقوق كل من المكلف والخزينة بعدالة.

هذا وتوسعى مديرية المعلومات والاتصالات كأى مديرية من مديريات الدائرة إلى تطوير وتحديث أساليب العمل الخاصة بها بكل السبل والوسائل لتحقيق الأهداف المرجوة للمديرية التي تنطلق من الأهداف الإستراتيجية للدائرة لتحقيق الأهداف الوطنية لخدمة الاقتصاد الوطني وتقديم ما يمكن من خدمات للوطن والمواطن. وتعتبر مديرية المعلومات والاتصالات من المديريات التي أسست مع تأسيس الدائرة والتي كانت قسماً يتبع المدير العام حتى عام 1986 ثم اتبعت بعدة مديريات منها مديرية تقنية المعلومات ونتيجة لأهمية هذه المديرية فقد تم تحويلها إلى مديرية مستقلة في بداية النصف الثاني من عام 2009 وتم إعادة هيكلتها وتقسيمها إلى عدة أقسام وشعب وبازدياد مهام المديرية وحجم عملها أزداد كادرتها البشري ليصبح (70) موظفاً وموظفة وتوسعى المديرية لتطوير وتحديث خدماتها باستمرار وتتطلع لزيادة كادرتها الوظيفي بما يتناسب مع التطوير والتحديث.

وتنطلق المديرية من فلسفة أساسها رفع كفاءة وفاعلية جمع المعلومات بجوده عاليه للحد من التهرب الضريبي وذلك من خلال الحصول على جميع المعلومات والاتصالات من كافة المصادر وبالوقت المحدد وأجراء الربط الإلكتروني ما بين الدائرة وبين القطاعين العام والخاص.

إجراءات ومهام مديرية المعلومات والاتصالات:

تعمل المديرية على جمع المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والمالية للمكلفين من القطاعين العام والخاص وتعمل على ترقيمتها وإدخالها على نظام الحاسب بعد تدقيقها.

قامت مديرية المعلومات والاتصالات باستحداث شعبة الحجز في بداية عام 2010 مهمتها إيقاع وفك الحجز على المكلفين غير الملتزمين بتسديد الأرصدة المستحقة عليهم وذلك ضمن خطة وإجراءات مدروسة وضمن برنامج زمني محدد ولتحقيق هذا الهدف وتسهيلاً على المكلفين فقد تم الربط الإلكتروني مع عدة جهات منها دائرة الجمارك ودائرة الأراضي والمساحة ووزارة الصناعة والتجارة وهيئة الأوراق المالية..... الخ وذلك بموجب اتفاقيات موقعة معهم.

مشروع الربط الإلكتروني مع الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة:

تعتبر عملية الربط الإلكتروني مع الدوائر الحكومية ومؤسسات الدولة لغايات المعلومات المالية والضريبية من أهم المشاريع التي تقوم الدائرة بتنفيذها حالياً وذلك بالتنسيق مع مديرية تقنية المعلومات ومؤسسات الدولة وقد تم الربط مع (40) مؤسسة حكومية حتى نهاية عام 2010.

تعمل المديرية ضمن برنامج تقسيم العمل بحيث يشمل:

افتتاح القاعة الهاشمية في مبنى الإدارة العامة للضريبة

الدائرة وتقديم خدمات ذات جودة عالية .

ومن جانبها شكرت السيدة ربي جرادات الممثل المقيم للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التي شاركت في الافتتاح إدارة الدائرة والعاملين فيها على تعاونهم وعبرت عن أملها في استمرار هذا التعاون المثمر والبناء بين الدائرة والوكالة .

في حين أشاد السيد مارك غاليفر رئيس مشروع الإصلاح المالي (2) في الأردن بالتعاون المشترك بين الدائرة والمشروع وأكد أن المشروع سيعمل على دعم الدائرة في السعي لتحقيق الأهداف العامة وزيادة كفاءة التحصيل لتحقيق الإيرادات المطلوبة .

وحضر الافتتاح مساعدا المدير العام وعدد من مدراء المديرية في الدائرة بالإضافة إلى رئيس فريق الإدارة الضريبية لمشروع الإصلاح المالي (2) في الدائرة السيد روبرت وينزل وعدد من خبراء وموظفي المشروع وعدد من موظفي الدائرة.



افتتح المدير العام السيد موسى الموازة القاعة الهاشمية الخاصة بالتدريب والاجتماعات في الطابق السادس من مبنى الإدارة العامة لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات بعد تحديث هذه القاعة الذي تم بدعم من مشروع الإصلاح المالي (2) الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية .

وشكر المدير العام في كلمة ألقاها بهذه المناسبة إدارة مشروع الإصلاح المالي على جهودهم في دعم الدائرة في كافة الجوانب وخاصة في تجهيز العديد من القاعات في مديريات صغار المكلفين بالإضافة إلى جهودهم في تمويل الكثير من الدورات التدريبية التي عقدت خلال عام 2010 والتي شارك فيها حوالي 500 موظف من موظفي الدائرة يشكلون ما نسبته 65% موظفي الدائرة.

وأضاف الموازة أن الدائرة تتطلع إلى تنمية الشراكة مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من خلال مشروع الإصلاح المالي (2) والعمل على تطوير وتحديث الإجراءات وتطوير الكفاءات البشرية لخدمة الجمهور المتعامل مع

ورشة عمل بعنوان الاتصال الاستراتيجي والتسويق



الورشة على الاتصالات الرامية إلى التغيير السلوكي لدى الجمهور المتعامل مع تلك الوزارات والمؤسسات بشكل عام وعلى سبيل المثال كيفية تشجيع الالتزام الطوعي لدى مكلفي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وتشجيع التجار على المشاركة في برامج التسجيل الإلكتروني المتاحة من قبل دائرة الجمارك. وقد تعرف المشاركون على كيفية إعداد وإدارة وتقييم خطط الاتصال الاستراتيجية لوزاراتهم ودوائهم وكيفية إعداد الحملات المتعلقة بالتواصل مع متلقي الخدمة، وقام المشاركون بإعداد رسائل إعلامية خاصة بأهداف مؤسساتهم الرئيسية كنماذج موجهة لمتلقي الخدمة لتلك الوزارات والمؤسسات. وسيواصل مشروع الإصلاح المالي الثاني مع الشركاء في هذه الوزارات والمؤسسات من أجل العمل على تنفيذ الفنيات التي تم الإطلاع عليها خلال الورشة.

بمشاركة عدد من موظفي الدائرة قام مشروع الإصلاح المالي الثاني الممول من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بعقد ورشة عمل حول الاتصال الاستراتيجي والتسويق في فندق الشيراتون في الفترة الواقعة ما بين 23 و24 شباط الماضي بإدارة الخبير الدولي في مجال الاتصال في القطاعين العام والخاص آلان جيمس مستشار الاتصالات والتسويق وبمشاركة عدد من موظفي وزارة المالية ووزارة تطوير القطاع العام ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وديوان المحاسبة ودائرة الجمارك ودائرة الأراضي والمساحة ومؤسسة الضمان الاجتماعي ومركز جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز بالإضافة إلى عدد من موظفي مشروع الإصلاح المالي .

وهدفت هذه الورشة إلى تعريف المشاركين على فنيات التخطيط والتنفيذ لاستراتيجيات الاتصال الفعال ومبادرات التواصل الجماهيري كما ركزت



أسس وإجراءات احتساب دفعة ضريبة الدخل نصف السنوية على حساب الضريبة المستحقة

الضريبة المستحقة على الدخل الصافي المتأتي من تلك الأنشطة.

وبينت الأسس انه في حال عدم توفر البيانات المطلوبة فيما يخص عام 2010 فيتم احتساب نسبة الـ (7.5%) من قيمة الضريبة المعلنة في الإقرار الضريبي (كشف التقدير الذاتي) لعام 2009 كأساس للمعلومات .

وقد بينت الأسس والإجراءات جواز خصم نسبة الـ 2% من قيمة المستوردات التي تستوفى من قبل دائرة الجمارك من الدفعة نصف السنوية المستحقة على حساب الضريبة عن تلك الفترة مع عدم خصم أي اقتطاعات أخرى .

وعلى فعلى السادة المكلفين تقديم الدفعة نصف السنوية الثانية على الحساب قبل تاريخ 31/1/2011 حسب نص القانون بنسبة 7.5% من الضريبة المحسوبة استناداً إلى البيانات المالية المقدمة للدائرة عن الفترة الضريبية المعنية وان لم تتوفر تحتسب بواقع 7.5% من الضريبة المعلنة في إقرار سنة 2009 والدفعة السنوية

الأولى عن عام 2011 قبل تاريخ 31/7/2011.

وقد تم اعتماد نموذج خاص لاستيفاء دفعة النصف الأول والثاني المستحقة على حساب ضريبة الدخل السنوية. وبإمكان المكلفين مراجعة أي مديرية من مديريات دائرة ضريبة الدخل والمبيعات أو زيارة موقع الدائرة الإلكتروني www.istd.gov.jo للحصول على النموذج المعتمد لهذه الغاية ولمزيد من المعلومات الاتصال على مركز الاتصال هاتف 4624577.



تذكر دائرة ضريبة الدخل والمبيعات السادة المكلفين الذين يمارسون أنشطة الأعمال التجارية والصناعية والزراعية والمهنية والخدمية والحرفية وتجاوز إجمالي الدخل من أي من تلك الأنشطة في الفترة الضريبية لعام 2009 مبلغ (500) ألف دينار بان القانون قد اوجب عليهم توريد دفعة على حساب الضريبة المستحقة عن النصف الأول من عام 2010 خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء تلك الفترة.

كما يتوجب عليه توريد دفعة على حساب الضريبة المستحقة عن النصف الثاني من عام 2010 خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء تلك الفترة تحت طائلة فرض غرامة بواقع (0.004) عن كل أسبوع تأخير أو جزء منه وفي كل الأحوال يتوجب على المكلف تقديم إقرار ضريبة الدخل السنوي قبل نهاية الشهر الرابع من السنة التي تلي السنة المالية المعنية بالتقدير حيث تحتسب

الدفعات الضريبية عن النصف الأول والثاني كمقاصة من الضريبة السنوية المستحقة.

وحددت المادة (19) من القانون النسبة المئوية المطلوبة كدفعة نصف سنوية بواقع 7.5% من الضريبة المحسوبة على الدخل الصافي المعلن في البيانات المالية المقدمة للدائرة عن تلك الفترة وذلك خلال عام 2010 على أن تكون هذه النسبة 25% لعام 2011 وبعد ذلك تثبت النسبة لتصبح 37.5% على حساب

ضريبة الدخل تدعو الشركات وأصحاب الأعمال لتزويدها بكشوف أسماء ورواتب الموظفين

وأشارت أنه بإمكان المكلف الذي لديه حسابات إلكترونية تزويد الدائرة بكشوف اقتطاعات موظفيه إلكترونياً وتزويدها للدائرة ، وستتوقف الدائرة عن النظر في شهادات الرواتب الصادرة عن هذه الجهات للموظفين والعاملين لديها ما لم تكن كشوف الاقتطاعات المتعلقة بها قد سلمت للدائرة.

وأوضحت الدائرة بان الموعد القانوني لتسليم هذه الكشوف للدائرة خلال الشهر الأول الذي يلي نهاية كل سنة مالية وتؤكد على ضرورة الالتزام بهذه المواعيد وذلك تلافياً للتعرض للعقوبات الإدارية والقانونية وتذكر بان إرسال هذه الكشوف لا يغني عن منح الموظف أو المستخدم الذي يريد مراجعة دائرة الضريبة نموذج أر / 3 الخاص بالموظف المعني بالمراجعة.

تدعو دائرة ضريبة الدخل والمبيعات السادة مكلفي ضريبة الدخل والشركات وأصحاب الأعمال والمهمن ممن لم يقوموا بتسليم كشوف أسماء ورواتب الموظفين بضرورة القيام بتزويد الدائرة بكشوف تتضمن الأسماء الرباعية للمستخدمين والعاملين والأرقام الوطنية للأردنيين ورقم جواز السفر والجنسية لغير الأردنيين الذين يعملون لديهم ومقدار رواتبهم وأجورهم وقيمة ضريبة الدخل المقتطعة عن هذه الرواتب والأجور خلال السنة المنتهية 2010 ووفقاً للنماذج المعتمدة لدى الدائرة على أن يتم تنزيله على برنامج اكسل وتزويد الدائرة (CD) بالمعلومات في حال زاد عدد المستخدمين عن 20 مستخدم أو موظف.

ظاهرة التهرب الضريبي



إعداد : فايز زريقات

مديرية مكافحة التهرب الضريبي

ويغض النظر إن كانت تلك الأسباب مجتمعة أو منفردة هي المشكلة لتلك الظاهرة فإن واجب الإدارات الضريبية يجب أن يركز على مكافحة هذه الظاهرة بكل الوسائل والسبل وإزالة أسبابها إن وجدت وان تنطلق فلسفة الإدارات الضريبية من أن الضريبة تفرض وتحصل من أجل أن تحول في النهاية إلى خدمات صحية أو تعليمية أو طرق أو زراعة وغيرها لتعود بالنفع على الوطن والمواطن .

ويجب على الإدارات الضريبية أن تعمل على تغيير وتوجيه الأنماط السلوكية والفكرية التي تسيطر على تفكير المتهربين ضريبياً وان ترفع من حجم ومستوى الوعي الضريبي لدى دافعي الضرائب وهذا يحتاج إلى تضافر جهود جميع العاملين في الإدارات الضريبية بالتعاون مع كافة وسائل الاتصال والإعلام الوطني للتخلص من هذه الظاهرة .

وتبقى المعادلة بين الالتزام الضريبي والتهرب الضريبي مرهونة بمدى وعي وانتماء وقناعة المكلفين بأهمية ودور الضريبة التي يدفعها في التنمية الوطنية الشاملة من جانب ومعرفة بحجم تكلفة التهرب الضريبي في حال تم ضبطه متهرباً ضريبياً من جانب آخر ويبقى دور الاتصال والإعلام الضريبي هو الأساس في تعريف المكلفين وتوعيتهم بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات ضريبية تجاه الاقتصاد الوطني ودور الاتصال والإعلام الأساسي في تقليص أعداد المكلفين المتهربين بداعي الجهل بالتشريعات والإجراءات الضريبية وقد طورت الإدارات الضريبية من أساليب عملها حين خصصت دوائر واقسام مستقلة ومخصصة لكل من الالتزام الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي وإدارة الديون والتفويض الجبري.

وتبقى مسألة إثبات حسن النية في قضايا التهرب الضريبي إن كان ناجماً عن جهل بالتشريعات والإجراءات الضريبية أو انه مقصود مسألة خلافية تثبتت أحياناً إجراءات التدقيق التي تختلف باختلاف التقييم الشخصي للمدقق الضريبي وتبقى مشكلة وتحدياً قائماً أمام العاملين في الاتصال والإعلام الضريبي وفي تحديد قدرة وفاعلية الاتصال والإعلام الضريبي في تحقيق أهدافه وغاياته وفي النهاية فإن التشريعات الضريبية لا تتعامل بحسن النية في قضايا التهرب الضريبي وتخضع كافة المتهربين ضريبياً للعقوبات المنصوص عليها في التشريعات الضريبية علماً بأن التهرب الضريبي يتأثر عكسياً بإجراءات تفعيل العقوبات المنصوص عليها في التشريعات الضريبية وتبقى القاعدة المنطقية التي تنطلق منها انه كلما زاد الوعي الضريبي زادت نسبة الالتزام وقلت نسبة التهرب الضريبي .

وعلى أي حال فإن زيادة وتنمية نشر الوعي الضريبي يجب أن تبدأ من صغار المكلفين كون ان معظم غير الملتزمين ضريبياً من صغار المكلفين وخاصة الذين لم يسجلوا في الضريبة حسب التشريعات التي توجب عليهم التسجيل في الضريبة يليهم نسبة من متوسطي دافعي الضرائب وان أكثر المكلفين التزاماً هم كبار المكلفين أصحاب الشركات والمؤسسات الكبرى بشكل عام متمنين على الإدارة الضريبية التركيز على صغار المكلفين في خطط نشر وتنمية الوعي الضريبي.

تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي ظاهرة مقلقة لاقتصاديات الدول بشكل عام وللإدارات الضريبية بشكل خاص لاسيما تلك الدول التي تعتمد في موازاتها على الإيرادات الضريبية بشكل كبير وتعمل تلك الدول على محاولة الحد من هذه الظاهرة ومكافحتها من خلال زيادة الالتزام الضريبي الطوعي من خلال تشجيع الاستجابة الطوعية للمكلفين وزيادة الوعي الضريبي لدى المواطنين والمكلفين.

وتعتمد معظم الإدارات الضريبية مبدأ التقدير الذاتي وتستخدم أسلوب العينات في التدقيق على الإقرارات الضريبية المقدمة من دافعي الضرائب والتي يجب أن تحتوي على المعلومات الواقعية والصحيحة حول معلوماتهم المالية الضريبية ودفع ما تم الافصاح عنه في الإقرار من مقدار للضريبة في المواعيد المحددة ليتم تصنيفهم في فئة المكلفين الملتزمين ضريبياً أما إذا احتوت الإقرارات الضريبية المقدمة على معلومات غير واقعية وغير صحيحة فإن ذلك يعني أن نصفهم ضمن فئة المتهربين ضريبياً وكذلك الذين يصلون الى حد التسجيل في الضريبة ولم يبادروا الى التسجيل فإنهم من نفس الفئة المتهربة وتخضع معظم الإقرارات الضريبية المقدمة من قبل دافعي الضرائب لأسلوب اختيار العينة في التدقيق الضريبي الذي يعتمد كافة الأساليب للتدقيق على تلك الإقرارات من قبل مدققي الادارات الضريبية.

وتتحمل معظم الإدارات الضريبية في الدول المتقدمة نسبة كبيرة من نفقاتها ومن كلفة تحصيل الدينار على تحصيل أموال المتهربين ضريبياً حيث أن نسبة 85% من إيرادات معظم الإدارات الضريبية في الدول المتقدمة تأتي نتيجة الالتزام الضريبي والاستجابة الطوعية بينما

أل 15% المتبقية من تلك الإيرادات تكلف الإدارات الضريبية في الدول المتقدمة قرابة 85% من نفقاتها وبالتالي فإن هذه التكلفة العالية تحتاج إلى تفعيل دور الإدارات الضريبية في الحد من هذه الظاهرة المقلقة كون أن الضريبة تعمل على اقتطاع جزء من ثروات المكلفين الذين يعمل بعضهم على التهرب سواءً بتخفيض مقدار الضريبة أو التهرب من الالتزام الضريبي بالكامل بعدم التسجيل في الضريبة عن قصد أو غير قصد بداعي الجهل أو للجهل فعلاً بالتشريعات الضريبية فإن هذا يستوجب زيادة الوعي الضريبي وتفعيل عملية تنمية الوعي لدى دافعي الضرائب.

ويتفق معظم الباحثين والدارسين الاقتصاديين على أن مجموعة من الأسباب تتضافر مجتمعة أو منفردة حسب النظم الاقتصادية والضريبية المتبعة لتشكّل في النهاية ظاهرة التهرب الضريبي التي تتلخص أسبابها في حب الناس للمال وأحياناً لضعف المستوى الخلقى وأحياناً لضعف في الانتماء الوطني أو كذلك للصورة الذهنية لديهم على كون الضريبة لا تعدو إلا أن تكون جباية لضعف في مستوى الوعي الضريبي أو لثقل العبء الضريبي أو لربما لغموض وتعقيد في التشريعات والإجراءات الضريبية أو أحياناً لضعف في تطبيق وتغليظ العقوبات الخاصة بالمتهربين ضريبياً أو لفساد يطال أبواب توزيع تلك الإيرادات الضريبية على أفراد ومؤسسات المجتمع.

تبقى المعادلة بين
الالتزام الضريبي والتهرب
الضريبي مرهونة بمدى
وعي وقناعة المكلفين
بأهمية الضريبة التي
يدفعها في التنمية
الوطنية الشاملة



ضيف العدد

- الاسم: بشار صابر رشيد ناصر
- المديرية: مدير مديرية مكافحة التهرب الضريبي
- مواليد: عمان عام 1958
- الحالة الاجتماعية: متزوج وله من الأبناء عماد / وحلا / ومحمد

الخبرات العلمية والعملية:

- أنهى الزميل بشار صابر دراسته الثانوية من مدرسة السلط الثانوية عام 1976.
- أكمل دراسته الجامعية في تخصص إدارة الأعمال من الجامعة الأردنية عام 1980.
- لبي نداء الواجب الوطني وأدى خدمة العلم في الفترة الواقعة ما بين عام 1980 وعام 1982.
- التحق بالعمل الحكومي في دائرة ضريبة الدخل عام 1982 ليعمل بوظيفة مقدر.
- عمل بوظيفة مشرف تقدير 1994.
- عمل رئيساً لقسم التقدير في مديرية شرق عمان عام 1998.
- عمل مساعداً لمدير شرق عمان عام 2000 ومساعداً لمدير صويلح عام 2001 ومساعداً لمدير جنوب عمان 2002.
- عمل مديراً للشؤون الإدارية في عام 2004 ، ثم مديراً لمديرية جنوب عمان عام 2005.
- عمل مديراً ومؤسساً لمديرية النشاط التجاري الثاني عام 2008.

اللجان والمشاركات:

- شارك في الكثير من اللجان ومن أهمها:
- رئيس لجنة إعداد التعليمات لقانون ضريبة الدخل المؤقت رقم 28 لعام 2009.
- رئيس لجنة إعداد التعليمات للقانون المؤقت المعدل لقانون ضريبة المبيعات رقم 28 لعام 2009.
- رئيس لجنة حوسبة إشعارات ضريبة المبيعات.
- رئيس لجنة النماذج الراكدة في الدائرة.
- رئيس لجنة إجراءات التقدير الإداري على غير المسجلين والتسجيل بأثر رجعي.
- عضو لجنة تحديث وتطوير الهيكل التنظيمي للدائرة.

المهام والواجبات:

يعمل حالياً مديراً لمديرية مكافحة التهرب الضريبي ويرأس العديد من اللجان ويشارك في مختلف أنشطة الدائرة.

الدورات والندوات وورش العمل:

- ونذكر منها:
- ورشة / دور ومسؤولية الإدارات الضريبية في العاصمة اللبنانية بيروت في عام 2009.
- دورة التجارة الالكترونية في عام 2010 في فندق لارسا / عمان.
- المشاركة في ندوة حول الالتزام الضريبي بالتعاون ما بين الدائرة وغرفة صناعة الأردن 2007.
- دورة حول تحسين الإنتاجية وإدارة الجودة في بنك الإسكان عام 2000.
- دورة الإدارة العليا في المعهد الوطني للتدريب في عام 2001.

الحكمة والنصيحة:

يؤمن بقول الله سبحانه وتعالى : « من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه » صدق الله العظيم
وقول رسوله الكريم: « إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه »
نصيحة للأخوة الزملاء:

لحياة قصيرة فاحرص على أن تخرج منها رجلاً وعليك بالعمل المؤسسي واعمل لإرضاء ربك وضميرك وخدمة لداؤرتك ووطنك.
نصيحة للأخوة والمكلفين:

احرص على عدم التهرب الضريبي لان عواقبه وخيمة على المتهرب وعلى اقتصاد الوطن فبادر إلى التسجيل في الضريبة حال بلوغك حد التسجيل قبل وصول فرق المكافحة الضريبية إليك.



معا إلى التمييز

إعداد: ميادة العزب
مكتب الجائزة

جلية في كتاب التكليف السامي الذي جاء مركزاً وداعياً لجميع الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية بالتركيز على تلبية احتياجات متلقي الخدمة من خلال الخروج من البيروقراطية وتطوير إجراءات العمل وتبسيطها بحيث يتمكن متلقي الخدمة من الحصول على الخدمة المثلى في الوقت والمكان المناسب وبشكل عادل وبنفس الجودة ومن هنا تأتي جائزة الملك عبد الله لتمييز الأداء الحكومي لتضع العديد من الأسس والمبادئ التي على الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية إتباعها في عملها لتصل بالنهاية إلى تقديم الخدمات المثلى للمواطنين .

أما فيما يخص الموظفين والعاملين فقد وضعت جائزة الملك عبد الله الثاني العديد من الأسس والمعايير التي تضمن سير العمل بسهولة وبساطة من خلال التركيز على تفويض الصلاحيات ووضع العديد من المنهجيات التي تبين أهمية تقدير ومكافأة المتميزين في عملهم وحث الوزارات والمؤسسات والدوائر على إتاحة الفرص للتدريب والتقدم الوظيفي بشكل واضح وعادل وشفاف .

فجائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية ليست مجموعة من الأوراق التي يتم تحضيرها من قبل لجنة الجائزة بمعزل عن عمل الدائرة وموظفيها ل يتم حفظها في خزائن حديدية مغلقة لحين حضور المقيمين وإنما هي عمل جماعي يشارك فيه جميع موظفي الدائرة لإخراج العديد من الوثائق والإجراءات التي كانت سجنينة الخزائن لتحويلها إلى عمل ملعن يساعد الموظفين في فهم أعمالهم وبالتالي تقديم الخدمة المناسبة للمراجعين وتوفير الوقت والجهد على الجميع كما أن عمل الجائزة يهدف إلى إخراج الخبرات والمعارف الذهنية الموجودة لدى بعض الموظفين ونشرها وتمميمها كمعرفة والاستفادة منها والتخلص من احتكار المعارف والخبرات وخلق بدلاء معهم وبهم يستمر العمل والعطاء فالعمل المؤسسي لا يقوم على أفراد وإنما هو حصيلة عمل الجميع بتشاركية.

يسعى كل منا إلى أن يكون مميزاً للوصول إلى مراتب متقدمة في حياته المهنية والعملية ولا يأتي ذلك إلا من خلال العمل الجاد والصبر والاجتهاد وقد يحصل الإنسان على مراده من النجاح في حياته الخاصة ولكن لا يمكن أن نصل إلى النجاح الجماعي إلا بالعمل بروح الفريق والمثابرة والجد فكيف الوصول إلى ذلك النجاح المؤسسي ؟ لا يمكن إن نصل إليه إلا إذا توحدنا جميعاً تحت مسمى واحد وجسدنا جميعاً صورة واحدة وسعيماً إلى تحقيق هدف واحد فعمل كل واحد منا يكمل عمل الآخر وصورة كل منا جزء من الصورة الكلية للمؤسسة التي يجب أن تتكامل مع كافة المؤسسات لتعطي الصورة الكلية المشرفة للوطن الذي نحب .

إن عملنا كموظفين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات عبارة عن عمل واحد كل متكامل لا يجوز فصله فكل منا يكمل عمل الآخر ويؤثر فيه وإذا بحثنا عن التميز المؤسسي فيجب أن نتصهر ذواتنا في العمل وان نحاول أن نشكل وحدة واحدة متكاملة بعيداً عن الذاتية والفردية .

لقد جاءت جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية لتكرس مبدأ العمل الجماعي الذي يبدأ من أبسط موظف في أي دائرة أو مؤسسة انتهاء بأعلى موظف فيها فالموظفين سواسية في العمل أمام القانون يعاقب المقصر منهم ويكافأ المبدع المتميز الذي يعمل بروح الفريق فكان من أهم ركائز عمل الجائزة تشجيع الإبداع والمبدعين وترسيخ مفهوم العمل الجماعي وتحت الجائزة الوزارات والمؤسسات والدوائر على زيادة رضا الموظفين عن أعمالهم ورؤسائهم مما ينعكس إيجاباً على الدوائر والمؤسسات التي تتعامل مع المراجعين فالموظف الذي يشعر بالرضا عن ذاته ويشعر بالاحترام في مؤسسته وهو الأقدر على تلبية احتياجات المراجعين ومتلقي الخدمة انطلاقاً من مبدأ فاقد الشيء لا يعطيه .

وقد أطلقت جائزة الملك عبد الله الثاني ركائز أساسية تعتمد مبدأ الشفافية والمساواة وزيادة رضا الموظفين بالإضافة إلى زيادة رضا متلقي الخدمة من خلال تلبية احتياجاتهم فجاءت مكملة لتوجهات الحكومة التي بدأت

في ذمة الله

والد الزميل محمد محمود الغانم
والدة الزميل حسين سلامة المساعيد
والد الزميل هاني احمد النعيرات
والد الزميل احمد سلامة الوحوش
والد الزميلة منى سلامة الوحوش
والد الزميلة سهام عبدالله الهياهبة
والد الزميل نبيه توفيق المرعي
شقيق الزميل نواف صالح الفايز

والدة الزميل محمد كامل العمري
والد الزميل هلال لطفي الطاهر
شقيق الزميل محمد اسماعيل ابوسمرة
والد الزميلة نجوى اسحق جعنيته
والد الزميل وليد مصطفى التميمي
زوجة الزميل عصري سلامة الخرشه
والدة الزميل ابراهيم محمد الزيدات
والد الزميلة خلود عقيل البطوش
شقيق الزميل يعقوب سليم عياد

شقيق الزميل محمود مصطفى الدبس
والد الزميل محمود محمد البطاينة
والد الزميلة نهى حسين العوضي
شقيق الزميل خليل محمد العمامرة
شقيقة الزميل رياض فلاح الشريدة
والد الزميل طارق محمود رباح
والد الزميل ابراهيم عبدالرزاق قطيشات
والد الزميل طلب مرزوق الختالين
والدة الزميل أحمد موسى الدويكات

إنا لله وإنا إليه راجعون

وفد من الدائرة يزور وكالة الأنباء الأردنية "بترا"

المهنية في العمل. كما قدما شرحاً حول إجراءات الوكالة في التعامل مع الشركاء الخارجيين للوكالة وفي إشراك الموظفين في صنع القرار بالإضافة إلى تفويض الصلاحيات من الرؤساء إلى المرؤوسين والبرامج التدريبية الداخلية والخارجية لموظفي الوكالة ودورها في إكساب الموظفين المعارف والمهارات والمسلكيات التي تعزز قدرة وكفاءة وفعالية الموظفين ، وقد شكر أعضاء الوفد إدارة وكالة الأنباء الأردنية على تجاوبهم في تقديم ما لديهم من تجارب وخبرات لأعضاء الوفد . وقد شارك في الوفد مستشار الجائزة السيد خليل الضمور والسيدة ميادة العزب من مكتب الجائزة والسيدة رحاب العبدالله رئيس معيار المعرفة والسيد أيمن الفقهاء من معيار المالية والسيد كمال العطيش من معيار الأفراد.

ضمن برامج دائرة ضريبة الدخل والمبيعات لتبادل المعارف والخبرات مع الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية قام وفد من لجان جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية في الدائرة بزيارة إلى وكالة الأنباء الأردنية «بترا» للاطلاع على تجارب الوكالة والاستفادة من تجاربها الإدارية والفضية والإجرائية خاصة وان الوكالة كانت قد حصلت على جائزة أفضل انجاز في مؤسسات القطاع العام على مستوى المملكة في عام 2008 / 2009 في جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية . وقد التقى الوفد بالسيد محمد العمري مدير التحرير والسيد احمد السكر مدير التدريب اللذين قدما شرحاً موجزاً حول مشاركة الوكالة في جائزة الملك عبدالله الثاني والتطور النوعي الذي طرأ على عمل الوكالة من خلال مشاركتها في الجائزة والتميز الذي وصلت إليه وما كان ذلك ليكون لولا أن الإدارة داعمة ومنسجمة مع أهداف الجائزة واعتماد المعايير

الدائرة تتلقى الشكر من مؤسسة الحسين للسرطان

تلقى المدير العام السيد موسى الموازية كتاب شكر من مدير عام مؤسسة الحسين للسرطان على جهود الدائرة في المساهمة في جمع التبرعات لمرضى السرطان في الأردن من خلال مشاركة الدائرة في برنامج صناديق جمع التبرعات ، وتمنى على إدارة الدائرة مواظبة الاستمرار في دعم برنامج جمع التبرعات لمرضى السرطان في الأردن بوضع الصناديق الخاصة بهم في مواقع بارزة لخدمة الوطن والمواطن تحت ظل الولاية الهاشمية المظفرة بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه .

أسرة مديرية ضريبة شمال عمان تكرم الزميلات والأمهات بمناسبة عيد الأم

أقامت مديرية ضريبة شمال عمان احتفالاً بمناسبة عيد الأم كرمته خلاله الأمهات العاملات في المديرية حيث قدم مدير المديرية السيد منهل ربورب والزلاء في المديرية التهئة والتبريك للزميلات الأمهات بهذه المناسبة متمنين للأمهات وكافة الزميلات في المديرية دوام الصحة والعافية مؤكدين أن طاعة إلام والبر بها غير مقتصر على زمان أو مكان داعين الله العلي القدير أن يجعلنا جميعاً ممن يكسبون رضا الله ورضى الوالدين .

عملية طباعة الكتب لأي جهة سلعة خاضعة للضريبة بنسبة الصفر

قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاستمرار في اعتبار عملية طباعة الكتب لأية جهة سلعة خاضعة للضريبة العامة على المبيعات بنسبة الصفر، شريطة أن تكون جميع مستلزمات عملية الطباعة من المطابع نفسها وذلك حسب ما جاء بقرار مجلس الوزراء رقم (235) تاريخ 9/3/2011 .

الضريبة تذكر مؤدي الخدمات والصناعات والتجار بضرورة التسجيل في ضريبة المبيعات حال بلوغهم حد التسجيل

في إطار حرص الدائرة على مصلحة السادة مكلفي الضريبة العامة على المبيعات من مؤدي الخدمات والصناعات والتجار وعدم تعرضهم لأي إضافات أو غرامات مالية حسب أحكام القانون تود الدائرة تذكيرهم بأنه في حال بلوغهم حد التسجيل في الضريبة العامة على المبيعات المبادرة إلى التسجيل والمباشرة بإجراءات خصم الضريبة على الإيرادات التي تحقق لهم وتوريدها للدائرة حسب المواعيد القانونية . ويذكر إن حد التسجيل في الضريبة العامة على المبيعات للقطاع الخدمي هو (30) ألف دينار وللقطاع الصناعي (50) ألف دينار وللقطاع التجاري (75) ألف دينار فإذا بلغ أي مكلف حد التسجيل خلال 12 شهراً متتالياً أو أي جزء منها توجب عليه قانوناً التسجيل في الضريبة العامة على المبيعات حال بلوغه حد التسجيل. ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات يسعدنا أن تجيب على أي استفسار يتعلق بضريبة الدخل أو الضريبة العامة على المبيعات على بريدنا الإلكتروني istd@istd.gov.jo أو من خلال الاتصال مع مركز الاتصال على هاتف 06 /4624577

نشرة الوعي الضريبي

رئيس التحرير: موسى الطراونة
سكرتير التحرير: محمود أبو الكشك زريقات
الطباعة: ناصر النواصرة



وزارة المالية
دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

هاتف 4604444 - خدمة الجمهور 4624577 فاكس 4624599 ص.ب: 480818 الرمز البريدي 1184 بريد الكتروني: istd@istd.gov.jo

إن الآراء الواردة في هذه النشرة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعكس بالضرورة رأي الدائرة